الأمم المتحدة S/2011/577

مجلس الأمن

Distr.: General
15 September 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أشير إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وإلى قراري مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥) و ١٩٣٨ (٢٠١٠)، اللذين أذن فيهما المجلس بالنقل المؤقت لأفراد عسكريين وأفراد من الشرطة، حسب الاقتضاء بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لمواجهة التحديات التي لا يمكن مواجهتها ضمن سقف الأفراد المأذون به للبعثة. وأود كذلك أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ١٩٩٢ (٢٠١١)، والذي أذن لي المجلس فيه بأن أمدد حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ النقل المؤقت من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لثلاث طائرات عمودية مسلحة وطواقمها. وفي القرار ذاته، طلب المجلس إليّ أيضا أن أقدم له تحليلا مستكملا وتوصيات بشأن ترتيبات التعاون بين البعثات، بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتتضمن هذه الرسالة التحليل المطلوب فضلا عن التوصيات المتعلقة بالدعم الذي تطلبه بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، خلال فترة الانتخابات الليبرية المقبلة، في إطار التعاون بين البعثتين المنصوص عليه في القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥).

وكما أشرت في تقاريري السابقة بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فإنه في أعقاب تدهور الحالة الأمنية نتيجة لأزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار، كانت الأولوية العاجلة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تتمثل في تعزيز وضعها في أبيدجان. وبالتالي، فإنه وفقا لقراري مجلس الأمن ١٩٦٧ (٢٠١١) و ١٩٧٥ (٢٠١١)، استخدمت الطائرات العمودية المسلحة التي وصلت إلى كوت ديفوار من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في ١ آذار/مارس ٢٠١١، في أبيدجان بصورة رئيسية حتى منتصف أيار/مايو لتوفير الحراسة ولغرض الردع ولتوفير الحماية للمدنيين ولأفراد الأمم المتحدة ومرافقها، نظرا للبيئة المعادية السائدة التي نشأت. وبصفة خاصة أثبتت الطائرات العمودية المسلحة أنها أصل لا يقدر

الرجاء إعادة استعمال الورق

بقيمة في الحيلولة دون استخدام الأسلحة الثقيلة ضد السكان المدنيين. وبعد ذلك تحولت المهمة الرئيسية للطائرات العمودية المسلحة من الجزء الغربي لكوت ديفوار ومناطق على طول الحدود بين كوت ديفوار وليبريا، نظرا للتحديات الناشئة في تلك المناطق.

وفي رسالتي المؤرخة ١٠ حزيران/يونيه (S/2011/351 ومرفقها)، ذكرت بالتفصيل سلسلة من التدابير التي تم الاتفاق عليها بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والتي يجري تنفيذها من أجل تعزيز الأمن في غرب كوت ديفوار وعلى طول الحدود المشتركة. ومن بين تلك التدابير مهمة مشتركة للطائرات العمودية المسلحة الثلاث، لتلبية احتياجات الاستطلاع والردع لكلتا البعثتين في مناطق الحدود، بما في ذلك تقديم الدعم للدوريات البرية. وبغية تعزيز التنسيق والمراقبة الفعالة، قسمت منطقة الحدود التي طولها ٧٠٠ كيلومتر إلى قطاعات شمالية ووسطى وجنوبية. وأجرت الطائرات العمودية المسلحة الخاضعة لقيادة بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار ما متوسطه ثلاث دوريات استطلاع جوية أسبوعيا، في تشكيل من طائرتين عموديتين، من أجل المحافظة على الرؤية وتواجد القوة في مناطق الحدود.

وقامت الدوريات على كلا جانبي الحدود بمراقبة ورصد وردع الأنشطة غير القانونية، وبذا خففت حتى الآن من حالات عبور الحدود المتوقعة ومن الأنشطة الأخرى للميليشيا أو المرتزقة في غرب كوت ديفوار. وكما أشرت في رسالتي المذكورة آنفا، ما برحت كلتا البعثتين تتقاسمان المعلومات التي يجري جمعها أثناء الدوريات التي تقومان بها بصورة فردية أو مشتركة، وعزز ذلك أيضا من تقاسم المعلومات والتنسيق مع أفراد الأمن الوطنيين على كلا جانبي حدود كل منهما. وأسفرت هذه المراقبة الفعالة التي استخدم فيها خليط من الدوريات الجوية والبرية، عن تقليص حركة عبور الحدود لعناصر الميليشيا الإيفوارية والعناصر الليبرية التي شاركت في النزاع الإيفواري. وكانت هذه التدابير مهمة أيضا في تعزيز الأمن في المناطق التي يتعذر الوصول إليها على الحدود، وأسهمت في جمع المعلومات الاستخبارية التي أدت بمسؤولي الهجرة والشرطة الليبريين في حزيران/يونيه إلى الاستيلاء على أسلحة مخبأة في مقاطعة ريفر غي وتشمل البنادق، والذخيرة والصواريخ، وعلى المزيد من الأسلحة في آب/أغسطس، وثمة منفعة إضافية تتمثل في تعميق التعاون بين مؤسسات الأمن في ليبريا وكوت ديفوار، وقد يسرتها كلتا البعثتين. وفي هذا الصدد، عقدت سلسلة من الاجتماعات بين أفراد الشرطة والجمارك والهجرة الليبيريين والإيفواريين مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وبالرغم من هذه الجهود الجارية، لا تزال حالات الأمن المتصلة بعبور الحدود، والتحديات الإنسانية قائمة بالنسبة لكل من كوت ديفوار وليبريا نتيجة لأزمة ما بعد الانتخابات الإيفوارية. وبصفة خاصة ما برحت التحديات المتعلقة بالأمن والتحديات الإنسانية التي نشأت في ليبريا جراء الأزمة الإيفوارية مستمرة في الوقت الذي تتجه فيه ليبريا إلى انتخابات رئاسية وتشريعية. ولم يؤد هذا إلى تحمل مؤسسات الأمن الليبرية فوق طاقتها المحدودة فعلا فحسب، بل وأضاف إلى المخاطر الموجودة من قبل والتي سببتها الانتخابات في بلد خارج من نزاع طال أمده. وفي هذا الصدد، دعا قادة غرب أفريقيا الأمم المتحدة إلى بذل المزيد للحيلولة دون زيادة انتكاس الأمن الإقليمي، وخاصة أثناء فترة الانتخابات الليبرية المقبلة. ولذلك فقد عملت الأمانة العامة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على وضع خطة طوارئ تكفل أن تكون بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، التي تقوم بدعم وكالات الأمن الليبرية، متأهبة بشكل مناسب للاستجابة بصورة فعالة لأي حالة من حالات عدم الاستقرار قد تنشأ أثناء فترة الانتخابات.

وكما هو مبين في تقاريري السابقة، ورغم أن الحالة الأمنية في ليبريا لا تزال مستقرة حتى الآن بصفة عامة، فإنها لا تزال هشة نظرا لاستمرار وجود تهديدات كامنة يمكن أن تؤدي إلى إثارة العنف وتصعيده. وفي حين جرى الاستفتاء الوطني في ٢٣ آب/أغسطس بشكل سلمي، تتزايد الأجواء السياسية المشحونة قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في ١١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الأسابيع الأخيرة تصاعدت حدة التوتر بشكل كبير، إذ وقعت بعض أعمال العنف في مونروفيا. وفي حين يتوقع استمرار هذا التوتر خلال الفترة الانتخابية، سوف نستمر في تشجيع أصحاب المصلحة السياسيين الليبريين على حل النزاعات بالطرق السلمية والامتناع عن الأفعال أو الأقوال التحريضية. إلا أنني لا أستطيع استبعاد احتمال ما قد يثيره النزاع السائد، بما في ذلك التوترات العرقية، والمنازعات على الأراضي والمنازعات العمالية، والمناطق الكبيرة التي بها شبان عاطلون عن العمل، والمجتمعات المحلية التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين الإيفواريين، واستمرار وجود عدد غير معلوم من العناصر المسلحة الليبرية والإيفوارية على حد سواء، من إمكانية استغلال ذلك لتحقيق غايات باستخدام العنف خلال هذه الفترة الانتخابية الحرجة.

وفي حين تتحمل المؤسسات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وتأمينها في تشرين الأول/أكتوبر، بالإضافة إلى احتمال إجراء العديد من الانتخابات التكميلية في تشرين الثاني/نوفمبر، تم تكليف بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بدعم السلطات الوطنية، التي تتحمل فوق طاقتها المحدودة بالفعل جراء الاستجابة الجارية للتحديات الأمنية والإنسانية الناجمة عن الأزمة الإيفوارية، وكذلك بسبب استمرار وجود ثغرات في القدرة

كما هو موضح في تقاريري الأخيرة إلى المجلس. ولا تزال المؤسسات الأمنية الوطنية تعتمد على البعثة للحصول على الدعم من أجل الاستجابة للحوادث الأمنية، بما في ذلك النظام العام. وبالتالي يتطلب التخطيط الحكيم مواصلة تعزيز البعثة خلال هذه الفترة الحرجة.

ومن الناحية الجغرافية، فإن مجالات الاهتمام ذات الأولوية خلال فترة الانتخابات هي مونروفيا وضواحيها، التي تستضيف ثلث جمهور الناخبين الليبريين وكانت تمثل نواة لاحتجاجات عنيفة أعقبت الانتخابات التي أجريت عام ٢٠٠٥ ، فضلا عن المقاطعات الشرقية الواقعة على الحدود مع كوت ديفوار. وبالتالي فإن تعزيز رؤية البعثة وتغطيتها وموقفها القوي في مونروفيا خلال الفترة الانتخابية أمر بالغ الأهمية لردع العنف بفعالية والحيلولة دون تصعيد للحوادث.

وفي الوقت نفسه تم تحديد مناطق التوتر التي يمكن أن يتفجر فيها العنف جراء العوامل المذكورة أعلاه في جميع أنحاء البلاد، ولا سيما في الشمال والشرق، فضلا عن بعض المناطق الساحلية الرئيسية، الأمر الذي يتطلب حالة أمنية مناسبة لكفالة معالجة أية حوادث قبل أن تتفاقم. وتعد معرفة السياق الليبري والتضاريس الليبرية أمرا بالغ الأهمية في هذا الصدد، وبالتالي سيقع تعزيز الترتيبات الأمنية في المناطق المحددة في المقاطعات على عاتق القوات الموجودة والمتمركزة حاليا في مونروفيا. ومن المهم الإشارة إلى أن الشرطة الوطنية الليبرية، التي تتحمل بالفعل فوق طاقتها نتيجة للثغرات الخطيرة في القدرة، ستضطلع بالمسؤولية عن توفير الأمن في مراكز الاقتراع.

وفي ضوء ما سبق، أوصي بأن تعود الطائرات العمودية المسلحة الثلاث المنتشرة حاليا في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر تمشيا مع القرار ١٩٩٢ (٢٠١١)، حيث سيبقى تركيزها منصبا على الحدود مع كوت ديفوار، باستثناء فترة الانتخابات. وبعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية الليبرية، أوصي بأن يستمر استخدام الطائرات العمودية المسلحة، في المناطق الحدودية في كل من ليبريا وكوت ديفوار، وأيضا في غرب كوت ديفوار، وإن كانت ستظل متمركزة في ليبريا، نظرا لاستمرار التحديات الأمنية في هذه المناطق، مما يشكل تهديدا خطيرا لكلا البلدين.

ومن المهم الإشارة إلى أن الإطار اللازم لاستخدامه الطائرات العمودية المسلحة والمهام المشتركة المنوطة بها، حسبما ورد في رسالتي المشار إليها أعلاه المؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ لا يزال قائما بغض النظر عما إذا كانت الطائرات العمودية تتمركز في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا أو في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وبالإضافة إلى ذلك، أوصي بأن تظل الخيارات مفتوحة لاحتمال استخدام الطائرات

العمودية لمواجهة التحديات الأمنية في مناطق أخرى من كوت ديفوار، بما في ذلك أبيدجان، ولاحتمال النقل المؤقت للطائرات العمودية إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الانتخابات التشريعية المرتقبة.

وأوصي أيضا بأن يأذن مجلس الأمن بالنقل المؤقت من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لسرية مشاة واحدة تضم ١٥٠ فردا، فضلا عن ثلاثة فصائل من وحدات الشرطة المشكلة بعناصر داعمة، يبلغ مجموعها ١٠٠ فرد، من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ، لتعزيز بعثة الأمم المتحدة في ليبريا خلال فترة الانتخابات. وتراعي هذه الفترة الزمنية الانتخابات المزمع إجراؤها في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، والانتخابات التكميلية المحتملة، وإعلان نتائج الانتخابات في وقت لاحق. وسيتم نشر هؤلاء الأفراد في مونروفيا من أجل إعفاء أفراد الجيش والشرطة التابعين للبعثة والذين يعرفون التضاريس الليبرية، من العمليات في المجالات المحددة ذات الأولوية في مونروفيا وأيضا في المقاطعات الواقعة خارجها إذا اقتضى الأمر.

وعلاوة على ذلك، أوصي بأن يأذن مجلس الأمن لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بوضع وحدات عسكرية أخرى على أهبة الاستعداد في كوت ديفوار، خلال الفترة ١ تشرين الأول/أكتوبر و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي سيتم نشرها في ليبريا إذا اقتضت الحالة ذلك. وتشمل تلك القوات الاحتياطية كتيبة مشاة تضم ١٥٠ فردا، وفصيلين من القوات الخاصة يبلغ مجموع أفرادها ٨٠ عنصرا، وطائرتين عموديتين عسكريتين للخدمات. وستقف الطائرتان العموديتان على أهبة الاستعداد لمدة أسبوع واحد فقط خلال الانتخابات الليبرية وأسبوع آخر من الانتخابات التكميلية التي ستجري لاحقا. ولن يتم النقل الفعلي لهذه القوات والأصول الإضافية إلا بعد أن يشير ممثلي الخاص لليبريا إلى أن تطور الوضع يتطلب هذا القدر الإضافي من التعزيز على البعثة، وسأقوم بإخطار مجلس الأمن بذلك حين حدوثه.

وتسعى الأمانة العامة الآن للحصول على موافقة البلدان المعنية المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بقوات الشرطة على هذه الترتيبات. ومن أجل كفالة إعادة نقل الأفراد والأصول في الوقت المناسب من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، سأكون ممتنا لو منح مجلس الأمن الموافقة المسبقة على هذه الترتيبات المقترحة.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتوجيه اهتمام أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي - مون